

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛
وعلى مقررته مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٠/٩/٣٠ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٧/١٦ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ١٩٩٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٧٥٣١٧٥٥,٩١٠ جنيه (سبعة ملايين وخمسمائة وواحد وثلاثون ألفاً وسبعمائة وخمسة وخمسون جنيهاً وواحد وتسعون قرشاً) .

وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٥٨٦٦٧٦٦,٢٣٠ جنيه (خمسة ملايين وثمانمائة وستة وستون ألفاً وسبعمائة وستة وستون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً) .
وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٦٦٤٩٨٩,٦٨٠ جنيه (مليون وستمائة وأربعة وستون ألفاً وتسعمائة وتسعة وثمانون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً) .

أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ١٩٩٩/١٢/٣١ مبلغ ١٥١٠٦١١٩,٣٦٠ جنيه (خمسة عشر مليوناً ومائة وستة آلاف ومائة وتسعة عشر جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٢/٧/١٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب